مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 8 العدد: 1 يونيو 2021
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة: دراسة ميدانية

د. أمين مرعي الدرباق
كلية الاقتصاد – جامعة عمر المختار
amin.aldarbag@omu.edu.ly

د. عادل عطية العبيدي
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
adel.alobeidi@uob.edu.ly

https://doi.org/10.36602/jebs.2021.v08.01.14

تاريخ التسليم: 2021.11.30 تاريخ القبول: 2021.04.01 تاريخ النشر: 2021.05.25

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة لتحديد مدى تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين في هذا القطاع، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على صحيفة استبيان، وزعت صحيفة الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة من العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي وبلغ عدد صحف الاستبيان الصالحة للدراسة (212)، وأظهرت النتائج قصور من قبل المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي في التزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الخارجية، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء العاملين في المصارف التجارية العام والخاصة ومصرف ليبيا المركزي.

الكلمات الدالة: الآليات المحاسبية للحوكمة، القطاع المصرفي.

The extent of the Libyan banking sector's commitment to apply the accounting mechanisms of governance

Adel Alobeidi
Benghazi University
adel.alobeidi@uob.edu.ly

Amin Aldarbag
Omar Al-Mukhtar University
amin.aldarbag@omu.edu.ly

Abstract

The purpose of this study is to identify the opinion of employees in Libyan commercial banks and the Central Bank of Libya about the extent of commitment to apply the accounting mechanisms of governance in the banking sector. A questionnaire was used to collect the data. The questionnaire was distributed to a random sample of employees in public and private commercial banks and the Central Bank of Libya which were (212). The results showed according to the participants' opinion that all Libyan commercial banks and the Central Bank of Libya have insufficiency to apply the accounting mechanisms of governance ،namely ،audit committees ،internal audit ،laws and legislations and accounting and auditing standards ،and audit. The results also showed that there are no statistically significant differences between the participants' opinion in public and private commercial banks and the Central Bank of Libya about the extent of commitment to apply the accounting mechanisms of governance.

Keywords *Accounting mechanisms of governance, Banking sector.*

1. المقدمة

للقطاع المالي عموما والمصرفي بشكل خاص خصوصية لما يؤديه من دور في الاقتصاد المحلي والدولي، ومن هذه الخصوصية تنبع خصوصية الحوكمة في المصارف، ونظرا لزيادة حجم المخاطر في القطاع المالي والمصرفي في السنوات الأخيرة وما يترتب عليها من آثار، لذا أصبح من الضروري ابتكار طرق جديدة في إدارة الأعمال وتحديث النظم والتشريعات والقوانين من أجل الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي(تقي الدين، 2017)، ومن هذا المنطلق أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية مجموعة من الإصدارات لتحسين مبادئ الحوكمة المصرفية من أجل قطاع مصرفي سليم (عبدالرازق، 2009)، وتهدف مبادئ بازل للحوكمة إلى تحسين آليات اتخاذ القرارات داخل المصرف، وتعزيز الدور الرقابي لمجلس الإدارة، والتركيز على أهمية عامل الكفاءة والخبرة لدى أعضاء مجلس الإدارة لكي يتمكنوا من القيام بواجباتهم على أكمل وجه، كما تركز على ضرورة اعتماد مجلس الإدارة على وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية، وضمان ملاءمة سياسات المكافآت مع أهداف المصرف، وإدارة المصرف بشفافية (عكاش ومعمري، 2018).

2. البحوث السابقة

عدد من الدراسات تناولت الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي بشكل عام ومنها على سبيل المثال دراسة الساعدي (2014) التي هدفت إلى توضيح مدى قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة، وقام Daragi (2018) & Zagoub بدراسة لتحديد مدى إدراك المساهمين في المصارف التجارية الليبية لمفهوم وممارسات حوكمة الشركات، ودراسة شبشابة (2020) التي هدفت إلى قياس مدى تطبيق توصيات لجنة بازل 2006 في بعض فروع مصرف الصحاري في طرابلس، ودراسة رجب وميهوب (2020) والتي هدفت إلى استعرض تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية العاملة في مدينة مرزق ومدى تطبيق مبادئها ، ولكن القليل منها ركز على الآليات المحاسبية للحوكمة سواء أكانت هذه الآليات منفردة أو مجتمعة ومن هذه الدراسات دراسة حمد (2012) التي درست أثر مهام لجان المراجعة على كفاءة المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمهام لجان

المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية حسب وجهة نظر عينة الدراسة، ودراسة عطية (2018) التي هدفت إلى تحديد علاقة مهام وممارسات لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين قيام لجنة المراجعة بمهامها المناط بها والحد من ممارسات إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة التزام المصارف الليبية بالضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة لما لها من دور كبير في زيادة الثقة والشفافية في القوائم المالية، ودراسة العبيدي والدرباق (2019) التي هدفت إلى تحديد الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية الليبية، أظهرت النتائج أن كل الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية، ولجان المراجعة لها دور في الحد من الفساد المالي والإداري في المصارف التجارية في حال تطبيقها.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن هذه الدراسات لم تشمل كل الآليات المحاسبية للحوكمة وإنما كانت تدرس بعض منها وبشكل منفرد باستثناء دراسة العبيدي والدرباق (2019) فقد درست الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري، ولم تحدد أي من الدراسات السابقة مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة، كما أن ما تم استعراضه من دراسات سابقة كان نطاقها محدد بمصرف أو مدينة واحدة، وكذلك لم تشمل الدراسات السابقة مصرف ليبيا المركزي.

3. مشكلة البحث

وبما أن الحوكمة من خلال أدواتها المختلفة وخاصةً الآليات المحاسبية والمتمثلة في معايير المحاسبية والمراجعة والقوانين والتشريعات، ولجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، والمراجعة الخارجية لها دوراً كبيراً في تعزيز وتفعيل عمل الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية، فالالتزام بتطبيق آليات وقواعد الحوكمة من قبل مؤسسات الدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها (بروش و دهيمي، 2012; مشكور و عبد، 2016; العبيدي و الدرباق، 2019)، غير أن القطاع المصرفي الليبي – شأنه شأن باقي مؤسسات الدولة – لازال حتى وقتنا الحالي يعاني من سوء الإدارة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري وبشكل متزايد طبقاً لتقارير ديوان المحاسبة عن السنوات الأخيرة 2014، 2015، 2016، 2017، 2018 (ديوان المحاسبة

الليبي، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019)، وتقارير المنظمة الدولية للشفافية للأعوام 2018 و2019 و2020 والذي أظهر بأن ليبيا تقبع في ذيل القائمة وتعد من الدول الأكثر فساداً عالمياً وعربي، وبحسب أخر تقرير للمنظمة فإن ليبيـــا تراجعت أربـــع مراكز عن تصنيفـــها عن عام 2012 ، 2019، 2020،(Transparency International, 2021)

أصبحت الحوكمة من المعايير الأساسية التي تشدَد عليها الهيئات والسلطات الرقابية الدولـية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (العبيدي والدرباق، 2019)، وقد أصدر مصرف ليبيا المركزي دليلاً للحوكمة في القطاع المصرفي أُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010، والذي يتضمن الحد الأدنى من المعايير المطلوب تطبيقها من طرف المصارف الليبية كما جاء في الدليل نفسه، وبحسب ما هو منشور على الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي نُلاحظ قصور المصرف المركزي الليبي في متابعة التعديـــلات التي صـــدرت عن اتفاقية لجنة بازل III، فالمصرف المركزي الليـــبي لم يصدر بعد قرار مجـــلس إدارتـــه رقم 20 لسنة 2010 والصادر في 15 يوليو 2010 – والذي وضع بناءً على مقررات اتفاقية لجنة بازل II وتعديلاتها في 2006 – أي قرار أو دليل للحوكمة يواكب مقررات اتفاقية لجنـــة بازل III وتعديلاتها أو يصدر تعليمات يلزم بها المصارف التجارية وغيرها من المصارف بالالتزام بتطبيق مقررات اتفاقية لجنة بازل المصادق عليها في 12 نوفمبر 2010 وتعديلاتها والخاصة بالمبادئ التوجيهية للحوكمة في المصارف، والتي بدأ العمل بها مع نهـــاية سنـــة 2012، على أن تتقيد المصارف جميعها بتطبيق كامل الاتفاقية قبل بداية سنة 2019 (طبيبل وبومدين، 2018)، والأن تسعى لجنة بازل إلى إصدار مقررات اتفاقية لجنة بازل IV، كل هذه الإصدارات والتعديلات والتغيُرات الحاصلة في القطاع المصرفي العالمي ولازال مصرف ليبيا المركزي يعتمد على دليل للحوكمة تم إعداده بناء على مقررات لم يعُد يعتد به.

كل هذه المؤشرات تستدعي التساؤل والبحث حول مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بما فيها مصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة.

لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

–ما مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من وجهة نظر العاملين فيه؟

4. فـرضية البحث

- توجد دلالة إحصائية على وجود قصور في الالتزام. بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.

- ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية الأربعة التالية:

- توجد دلالة إحصـــائية على وجود قصـــور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاســـبية للحوكمة والمتمثلة في معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
- توجد دلالة إحصـــائية على وجود قصـــور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاســـبية للحوكمة والمتمثلة في لجان المراجعة في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
- توجد دلالة إحصـــائية على وجود قصـــور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاســـبية للحوكمة والمتمثلة في المراجعة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.
- توجد دلالة إحصـــائية على وجود قصـــور في الالتزام بتطبيق الآلية المحاســـبية للحوكمة والمتمثلة في المراجعة الخارجية في القطاع المصرفي الليبي من وجهة نظر العاملين فيه.

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصـائية بين أراء العاملين في القطاع المصـرفي (التجاري العام والخاص، مصرف ليبيا المركزي) في تحديد مدى الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.

5. هــدف البحث

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من وجهة نظر العاملين فيه.

6. أهمــية البــحث

يعاني القطاع المصـــرفي الليبي من العديد من المشـــاكل الناتجة عن عدة عوامل منها ما هو خارجي ومنها ما هو متعلق بالقطاع المصـرفي، ولعل من أهم هذه المشكلات الداخلية هو تفشـي الفســـاد المالي والإداري وانعدام الثقة في القطاع المصـــرفي مما حدا بالمودعين إلى تجنب إيداع أموالهم في المصـــارف مما تسـبب في نقص السـيولة وما ترتب عليها من مشـكلات، وكل ذلك يرجع إلى سـوء الإدارة وضـعف الرقابة الداخلية، وتنبع أهمية هذه الدراسـة من أنها تحاول تسـليط الضـوء على أسـباب فشـل القطاع المصـرفي في أداء مهامه بالشـكل المطلوب من خلال تحديد مدى التزام القطاع المصـــرفي الليبي بقواعد ومبادئ وآليات الحوكمة وبشـــكل خاص الآليات المحاسبية للحوكمة.

7. حـــدود البحث

اقتصرت الدراسة على استقصاء وجهة نظر العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في المصارف التجارية الليبية العامة والخاصة العاملة في ليبيا ومصرف ليبيا المركزي، ولم تشمل الدارسة العاملين في المصارف التخصصية والمصارف الليبية الخارجية.

الإطار النظري للبحث

8. الآليات المحاسبية للحوكمة

إن الأهمية المتزايدة التي تتمتع بها الحوكمة نابعة من الدور الفعّال الذي تلعبه للتقليل من المخاطر التي تواجهها المصارف وذلك من خلال إتباع الآليات السليمة لتحسين الأداء (الجعيد وعبد الرحمن، 2020) وتستند الحوكمة في القطاع المصرفي على مجموعة من الآليات تنظم العلاقة بين إدارة المصرف والأطراف الأخرى المتعاملة معها من مستثمرين ومودعين ومقترضين وغيرهم (بن عيسى، 2017)، وقد صنفت آليات الحوكمة حسب طبيعتها إلى آليات قانونية وآليات رقابية وآليات تنظيمية وآليات محاسبية (الدرباق والعبيدي والكاديكي،2018) وتستحوذ الآليات المحاسبية للحوكمة على النصيب الأكبر من الإجراءات والأساليب، وكذلك تحظى بالاهتمام والتركيز دون غيرها من الآليات (خليل، 2006)، وتصنف آليات الحوكمة بشكل عام إلى آليات داخلية وآليات خارجية، ومن هذا التصنيف يمكننا تصنيف الآليات المحاسبية للحوكمة إلى آليات محاسبية داخلية وأخرى خارجية

8. 1 الآليات المحاسبية الداخلية

تنبع الآليات الداخلية للحوكمة من داخل المصرف وتمثل مجموعة من الأنشطة والفعاليات داخله وتُؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في أداء المصرف لتحقيق أهدافه (الزحيم، 2015)، وتتضمن الآليات المحاسبية الداخلية للحوكمة آليتان هما لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية:

1.1.8 لجان المراجعة

تعد لجنة المراجعة من اللجان المهمة والتي أصبح وجودها ضرورياً في المصرف (لخضر، 2017)، فهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (العبيدي والدرباق، 2019)، وقد زاد الاهتمام بالجنة المراجعة بشكل كبير بعد الانهيارات المالية الكبيرة التي حدثت في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، ونتيجة لهذه

الانهيارات ظهرت العديد من القوانين والتقارير في دول مختلفة حول العام تلزم أو توصي الشركات بتشكيل لجان مراجعة منها قانون Sarbanes Oxley سنة 2002 في الولايات المتحدة الذي ألزم الشركات بتشكيل لجان مراجعة، وتقرير Report Smith في المملكة المتحدة سنة 2003 الذي تضمن توصيات تتعلق بدور لجنة المراجعة ومسؤولياتها وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير الدورية (عابي وسردوك، 2017)، وتتركز مسؤوليات لجنة المراجعة على مراجعة القوائم المالية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة (بطاهر وبراهمية، 2019)، والإشراف والمتابعة لأداء المراجعين الداخليين والخارجيين والإشراف على إدارة المخاطر والتأكد من تطبيق الحوكمة بالشكل المطلوب (العبيدي والدرباق، 2019)، وضمان فعّالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية والإشراف عليها، والتوصية بتعيين المراجع الخارجي وتقييم أعماله وتحديد أتعابه (لخضر، 2017).

2.1.8 المراجعة الداخلية

زاد الاهتمام بالمراجعة الداخلية في المصارف نتيجة لزيادة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي نظرا للتطور الحاصل فيه وزيادة الخدمات التي يقدمها (بن عيسى، 2017)، فدور المراجع الداخلي لم يعد يقتصر على المراجعة المحاسبية للتأكد من سلامة تسجيل العمليات المالية ولكن تطور بتطور القطاع المصرفي لتصبح عملية المراجعة الداخلية أداة لفحص وتقويم مدى فاعلية الأساليب الرقابية وتزويد الإدارة بالمعلومات وبذلك أصبح برنامج المراجع الداخلي يتضمن تقويم لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية مثل العمليات المالية والأداء والالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية وأمن نظم المعلومات وتقديم الخدمات الاستشارية للإدارة والعملاء على حدٍ سواء (شيروف، 2016)، وجاء ضمن معايير الحوكمة التي حددها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA (The Institute of Internal Auditors) أن دور المراجع الداخلي يجب أن يشمل إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة (زناقي ومعاريف، 2018)، كما أكد IIA على أن المراجعة الداخلية تعد من الأطراف الرئيسية المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة (كيرزان، 2013).

8. 2 الآليات المحاسبية الخارجية

بخلاف الآليات الداخلية للحوكمة فإن الآليات الخارجية للحوكمة تمثل العوامل المؤثرة في أداء المصرف والتي مصدرها من خارج المصرف (الزحيم، 2015)، وتتضمن الآليات المحاسبية الخارجية للحوكمة آليتان هما معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات والمراجعة الخارجية:

1.2.8 معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

تعد معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات من الآليات المهمة للحوكمة، وتتمثل هذه الآلية في كل المعايير والقواعد والإجراءات واللوائح والتشريعات والقوانين التي تعمل على تحسين أداء المصارف بعيداً عن سوء الإدارة واحتمالات التلاعب والغش والاختلاس (بن عيسى، 2017)، ومن الطبيعي أن تختلف هذه الأنظمة من بلد لآخر مما ينعكس على الكيفية التي يتم بها تطبيق الحوكمة (الزحيم، 2015)، وطبقاً لهذه الآلية تلتزم المصارف بتطبيق معايير المحاسبة المحلية – إن وجد – أو الدولية، وكذلك التزام المراجعين الخارجيين بتطبيق معايير المراجعة المحلية أو الدولية – حسب الأحوال – عند القيام بعملية مراجعة المصارف (الدرباق وأخرون، 2018).

وإلى جانب معايير المحاسبة والمراجعة يجب أن تتضمن القوانين والتشريعات نصوصاً تنظم عمل المؤسسات المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات (شيروف، 2016)، ومن هذه القوانين في ليبيا على سبيل المثال قانون النشاط التجاري 23 لسنة 2010، و القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والمعدل بالقانون رقم 46 لسنة 2012، والقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال، والنظام الأساسي لسوق الأوراق المالية، والقانون رقم 2 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسيل الأموال وغيرها من القوانين ذات العلاقة.

2.2.8 المراجعة الخارجية

يعد المراجع الخارجي عنصراً أساسياً ومهماً من عناصر الحوكمة، فهو الركيزة التي ترتكز عليها الحوكمة الجيدة، ويؤكد معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA على أن دور المراجع الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في التحقق مما إذا كانت المصارف تعمل كل ما هو مفروض أن تعمله، واكتشاف ومنع الفساد المالي والإداري بكل أشكاله، ومساعدة متخذي القرار من خلال تزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات والعمليات والنتائج (العبيدي والدرباق، 2019)، وقد أكدت اتفاقية بازل III على دور المراجعة الخارجية في الحوكمة في المصارف من خلال التأكيد على أن تتضمن القوائم المالية المعدة والمنشورة من قبل المصرف على رأي مراجع خارجي مستقل، وعلى السلطات الرقابية التأكد من أن المصارف لديها حوكمة وإشراف كافي على عمل المراجع الخارجي.

كما أن على المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة مراجعة محافظ القروض، ومخصصات خسائر القروض، والأصول المتعثرة، وتقييم الأصول وتداول الأوراق المالية وأنشطتها الأخرى، وتوريق الأصول، ومدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية (اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014).

الإطار العملي للبحث

في هذا الجزء تم التطرق إلى الطرق الإحصائية التي تم استخدامها في الدراسة لتحليل البيانات المجمعة بواسطة استمارة الاستبيان الموزعة على المشاركين في الدراسة.

9. 1 منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الكمي في جمع وتحليل البيانات وتم استخدام صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة واستخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي من خلال استخدام t-test للمتوسطات لتحديد الآليات المحاسبية للحوكمة المطبقة في القطاع المصرفي من وجهة نظر العاملين فيه، وكذلك اختبار التباين ANOVA لتحديد ما إذا كانت هناك فروق بين وجهات نظر العاملين بالمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي.

9. 1. 1 مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المصارف التجارية العامة والخاصة تمثلت في أربع مصارف عامة وهي مصرف الصحاري والمصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة، ومصرف الجمهورية وثلاثة مصارف خاصة وهي مصرف التجارة والتنمية ومصرف الإجماع العربي والمصرف المتحد بالإضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، وقد تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من العاملين بهذه المصارف تمثلت في 150 مشارك من المصارف التجارية العامة و 75 مشارك من المصارف التجارية الخاصة و60 مشارك من مصرف ليبيا المركزي، وتم توزيع صحيفة الاستبيان عليهم عن طريق التسليم والاستلام المباشر، وقد تم تجميع بيانات الدراسة على فترات خلال سنة 2019 و2020، وتم استلام 212 صحيفة استبيان صالحة للتحليل من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي بعدد 112 و58 و42 صحيفة على التوالي

9. 1. 2 أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب الاستبيان في جمع البيانات من افراد العينة، والتي تساعد على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة.

9. 1. 2 تصميم استمارة الاستبيان:

استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع بيانات الدراسة، واحتوت الصحيفة على ثلاثة أجزاء خُصص الجزء الأول منها للتعريف بالدراسة والقائمين عليها، وخُصص الجزء الثاني للمعلومات الديمغرافية، أما الجزء الأخير فكان لاختبار أراء العاملين بالمصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي حول مدى تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، واستخدم مقياس ليكرت (Likert scale) ذُو السبع درجات في هذا الجزء من الاستبيان كما هو موضح بالجدول رقم (1)، وقد صمم الجزء الثالث لاختبار أربع آليات محاسبية للحوكمة والمستخلصة من دراسة سابقة (العبيدي والدرباق، 2019) وهي:

- لجان المراجعة وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (4).
- المراجعة الداخلية وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (5).
- معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات وتضم 12 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (6).
- المراجعة الخارجية وتضم 13 عنصر كما هو موضح بالجدول رقم (7).

جدول (1) مقياس ليكرت السباعي

البيان	غير مطبق إطلاقاً	غير مطبق	غير مطبق لحدٍ ما	محايد	مطبق لحدٍ ما	مطبق	مطبق جدا
المقياس	1	2	3	4	5	6	7
المتوسط المرجح المقابل	1-1.85	-1.86 2.71	-2.72 3.57	-3.58 4.43	-4.44 5.29	-5.3 6.15	7-6.16

9. 1. 3 اختبارات الصدق والصلاحية

وللتأكد من صلاحية صحيفة الاستبيان تم اختبار ثبات وصدق المقياس باستخدام معامل الارتباط ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار الثبات وحساب الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ لاختبار الصدق، ويعد ثبات المقياس مقبولا إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أكبر من أو تساوي 0.6 ، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة ألفا كرونباخ لكل آلية على حدى وللآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة قد تجاوزت القيمة المقبولة مما يعني أن المقاييس المستخدمة تتمتع بالصلاحية والثبات، وكذلك الحال بالنسبة لصدق المقياس مما يدل على قدرة العبارات على التعبير عن

المتغيرات التي تقيسها بوضوح وموضوعية، كما تدل على أنه سوف يتم التوصل إلى نفس النتائج تقريبا إذا أعيد تطبيق الدراسة على نفس العينة مستقبلا.

جدول رقم (2) قيم ثبات وصدق المقياس

البيان	عدد العناصر	ثبات المقياس Cronbach's Alpha	صدق المقياس
لجان المراجعة	13	0.953	0.976
المراجعة الداخلية	13	0.946	0.972
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	12	0.956	0.978
المراجعة الخارجية	13	0.959	0.979
الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة	51	0.983	0.991

9. 2 الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات

1.2.9 وصف عينة الدراسة وفق المعلومات الديموغرافية

يوضح الجدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة والتي تبين أن نسبة المشاركين من الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث بكثير، فقد كانت نسبة المشاركون من الموظفين 84% بينما نسبة المشاركات كانت 16%، وكان أغلب المشاركين من الحاصلين على الشهادات الجامعية العليا والتي كانت أكثر من 90%، كما أن عينة الدراسة كانت متنوعة بين مستويات الإدارة المختلفة من العليا والمتوسطة إلى الدنيا، وقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة مجتمعة (10.18، 6.59 على التوالي) وكانت سنوات الخبرة لعينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أعلى منها بالنسبة للمشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة فقد بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من مصرف ليبيا المركزي (14.28، 7.76على التوالي) بينما كانت المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من المصارف العامة (8.83 ، 5.58 على التوالي)، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لسنوات الخبرة للمشاركين من المصارف الخاصة (9.8 ، 6.38 على التوالي).

جدول رقم (3) المعلومات الديموغرافية

البيان	العدد				النسبة			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
الجنس								
ذكر	94	47	37	178	%83.9	%81	%88.1	%84
أنثى	18	11	5	34	%16.1	%19	%11.9	%16
الوظيفة								
رئيس مجلس إدارة		1		1		%1.7		%0.5
مدير إدارة		4		10		%6.9		%4.7
مدير فرع	1	2	1	9	%0.9	%3.4	%2.4	%4.2
نائب مدير فرع		1	1	1		%1.7	%2.4	%0.5
مدير وكالة		1		1		%1.7		%0.5
نائب مدير وكالة		3		3		%5.2		%1.4
رئيس قسم	16	14	6	36	%14.3	%24.1	%14.3	%17
رئيس وحدة	1	1	6	8	%0.9	%1.7	%14.3	%3.8
موظف	85	27	28	130	%75.9	%46.6	%66.7	%61.3
مساعد مدير إدارة	3	3		6	%2.7	%5.2		%2.8
مساعد مدير فرع	2			2	%1.8			%0.9
مراجع داخلي	2			2	%1.8			%0.9
مساعد رئيس قسم	2			2	%1.8			%0.9
نائب مدير إدارة		1		1		%1.7		%0.5
المؤهل								
معهد متوسط	1	2	2	5	%0.9	%3.4	%4.8	%2.4
معهد عالي	6	3	6	15	%5.4	%5.2	%14.3	%7.1
بكالوريوس أو ليسانس	99	52	19	170	%88.4	%89.7	%45.2	%80.2
ماجستير	6	1	15	22	%5.4	%1.7	%35.7	%10.4

2.2.9 نتائج الاختبارات الإحصائية

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل أراء عينة الدراسة عن مدى التزام المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، وتم ذلك بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر الآليات المحاسبية للحوكمة للمصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي كلاً على حدة ومجتمعة، وقد أظهرت النتائج الاتي:

1.2.2.9 تحليل عناصر المتغير لجنة المراجعة

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (4) أن المشاركين من مصرف ليبيا المركزي يرون أن أغلب عناصر المتغير "لجنة المراجعة" غير مطبقة لحدٍ ما باستثناء خمس عناصر كانت أراءهم فيها محايدة بمتوسط حسابي تراوح بين (3.69، 4.24) وهي (تتأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحوكمة، تتأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، تنسق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة، تشرف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي، توصي لجنة المراجعة بتعيين وإعفاء وتحديد أتعاب المراجع الخارجي) بينما كانت أراء المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة تتجه في أغلبها إلى أن عناصر المتغير "لجنة المراجعة" مطبقة لحدٍ ما، وكمحصلة لآراء العينة ككل كانت المتوسط الحسابي يشير إلى أن عناصر المتغير كلها مطبقة إلى حدٍ ما بمتوسط حسابي تراوح بين (4.75، 5.02).

2.2.2.9 تحليل عناصر المتغير المراجعة الداخلية

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (5) أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية الخاصة يرون أن جميع عناصر المتغير "المراجعة الداخلية" مطبقة إلى حدٍ ما في المصارف التجارية الخاصة بمتوسط حسابي تراوح بين (4.86 ، 5.22)، ووافقهم الرأي المشاركين من المصارف التجارية العامة في أغلب عناصر المتغير من أنها مطبقة لحدٍ ما باستثناء عنصرين يرون أنها مطبقة وهما (تقوم المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم، تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف) وبمتوسط حسابي قريب جداً من الحد الأدنى (5.32، 5.30 على التوالي)، أما فيما يتعلق بآراء عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي فكانت تشير في معظمها إلى الحياد باستثناء عنصر واحد وهو (تقدم المراجعة الداخلية بدور فعّال في إدارة المخاطر) فقد كان المتوسط الحاسبي لهذا العنصر يشير إلى عدم التطبيق إلى حدٍ ما (3.10)، كانت أراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "المراجعة الداخلية" مطبقة إلى حدٍ ما.

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير لجنة المراجعة

البيان	المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الداخلي.	5.26	5.12	3.40	4.85	1.1759	1.3647	1.0136	1.3982
تعمل لجنة المراجعة على تدعيم استقلال المراجع الخارجي.	5.35	5.05	3.40	4.88	1.0285	1.2763	1.3803	1.3872
تتأكد لجنة المراجعة من التزام المصرف بقواعد الحوكمة.	5.29	5.14	3.98	4.99	1.0958	1.3172	1.2971	1.2989
تفحص لجنة المراجعة تقارير مجلس الإدارة وتراجعها.	5.25	5.09	3.12	4.78	1.2044	1.2744	1.2138	1.4765

تعمل لجنة المراجعة على الحد من إساءة استخدام مجلس الإدارة لسلطاته.	5.14	5.16	3.12	4.75	1.2865	1.4486	0.9423	1.5055
تسهم لجنة المراجعة في تحديد المخاطر التي تؤثر على القوائم المالية.	5.25	5.17	3.40	4.86	1.0946	1.2585	0.8571	1.3153
تسهم لجنة المراجعة فى تقييم فاعلية إدارة المخاطر.	5.35	5.09	3.12	4.83	1.0630	1.3545	1.2138	1.4559
تشرف لجنة المراجعة على إعداد التقارير المالية.	5.21	5.14	3.26	4.81	1.1502	1.4074	1.2506	1.4589
تتابع لجنة المراجعة التقارير الواردة من الجهات الرقابية وتعمل على تصحيح التجاوزات.	5.22	4.91	3.55	4.81	1.0714	1.4301	0.8612	1.3081
تتأكد لجنة المراجعة من كفاية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.	5.12	5.05	3.69	4.82	1.0462	1.5151	0.8407	1.2839
تنسق لجنة المراجعة بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومجلس الإدارة.	5.30	5.14	4.12	5.02	1.1456	1.3822	1.5492	1.3715
تشرف لجنة المراجعة على عمل المراجع الداخلي.	5.25	5.00	3.81	4.90	1.0354	1.3245	1.0415	1.2463
توصي لجنة المراجعة بتعيين وإعفاء وتحديد أتعاب المراجع الخارجي.	5.37	4.76	4.24	4.98	1.0483	1.5254	1.4451	1.3471

جدول رقم (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الداخلية

البيان	المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعدية لكل المعاملات المالية.	5.21	5.05	3.95	4.92	1.1480	1.4918	1.1252	1.3322
تقوم المراجعة الداخلية بمراجعة قبلية وبعدية لكل المعاملات الإدارية.	5.14	5.17	3.81	4.89	1.1379	1.2996	1.1737	1.3013
تقوم المراجعة الداخلية بتقييم مدى التزام المصرف بمبادئ الحوكمة.	5.13	4.93	3.95	4.84	1.3322	1.4733	0.9866	1.3835
تقوم المراجعة الداخلية بتطوير عملها باستمرار من خلال استخدام التكنلوجيا الحديثة.	5.12	5.12	3.67	4.83	1.3406	1.3518	0.9283	1.3938
تقوم المراجعة الداخلية بفحص أساليب عمل	5.32	4.95	3.67	4.89	1.0502	1.4561	1.2030	1.3534

المسؤولين عن الحوكمة والتأكد من نزاهتهم.								
تقوم المراجعة الداخلية بتقديم خدمات الاستشارات.	5.20	4.93	3.67	4.82	1.0120	1.5317	0.7544	1.2753
تقدم المراجعة الداخلية بدور فعال في إدارة المخاطر.	5.06	4.88	3.10	4.62	1.2754	1.5455	0.8500	1.4922
تقوم المراجعة الداخلية بفحص نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري.	5.10	5.02	3.67	4.79	1.2661	1.3441	0.7544	1.3258
تضمن المراجعة الداخلية الإفصاح الشامل عن التقارير المالية.	5.20	5.19	4.24	5.00	1.2794	1.3437	1.1001	1.3152
تركز المراجعة الداخلية من خلال عملها على اكتشاف الغش والتزوير.	5.02	5.10	3.67	4.77	1.1149	1.3853	1.3190	1.3475
تتمتع المراجعة الداخلية باستقلالية عن إدارة المصرف وحيادية في أداء عملها.	5.21	5.22	3.95	4.96	1.2239	1.5107	1.3606	1.4204
تقدم المراجعة الداخلية تقاريرها للجنة المراجعة وليس لإدارة المصرف.	5.30	5.02	4.10	4.99	1.1612	1.4808	1.0548	1.3152
يوجد بالمصرف العدد الكافي من المراجعين الداخليين الأكفاء.	5.17	4.86	4.10	4.87	1.2867	1.5154	1.6937	1.4886

3.2.2.9 تحليل عناصر المتغير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (6) أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية الخاصة يرون أن كل عناصر المتغير "معايير المحاسبة المراجعة والقوانين والتشريعات" مطبقة إلى حدٍ ما بمتوسط حسابي تراوح بين (4.86، 5.26)، وأتفق مع أراءهم في أغلب العناصر عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة باستثناء ثلاث عناصر يرون بأنها مطبقة وهي (يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، يلتزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرف الليبي، يحرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية) بمتوسط حسابي (5.38، 5.40، 5.33 على التوالي)، بينما ترى عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أن الغالبية العظمى من عناصر المتغير "معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات" غير مطبقة لحدٍ ما باستثناء ثلاث عناصر كانت آراءهم فيهم محايدة وهي (يلتزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته، يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة من مصرف ليبيا المركزي، يلتزم المصرف بتطبيق القوانين كانت أراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين

والتشريعات" مطبقة إلى حدٍ ما.واللوائح المعمول بها في القطاع المصرف الليبي) بمتوسط حسابي (3.71، 3.88، 4.31التوالي).

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات

البيان	المتوسط الحسابي				الانحراف المعياري			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
يلتزم المصرف بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في كل عملياته.	5.20	4.95	3.71	4.83	1.3345	1.5266	1.5970	1.5443
يلتزم المصرف بمعايير الإفصاح والشفافية عن إعداد القوائم المالية.	4.93	5.03	3.29	4.63	1.3337	1.4981	1.5026	1.5597
يواكب المصرف التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ويسعى للتغيير بما يتناسب مع التطور في بيئة العمل.	4.85	5.26	2.86	4.57	1.4092	1.3709	1.0017	1.5820
يقوم المصرف بإجراء دورات تدريبية للعاملين به لتوضيح وشرح معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كلا حسب وظيفته.	4.83	4.97	3.43	4.59	1.3813	1.3633	1.1923	1.4560
يتم توضيح الغموض والتفسيرات المختلفة بالمعايير للعاملين.	5.11	4.86	3.14	4.65	1.3647	1.3038	1.1385	1.5054
تتابع إدارة المصرف التطورات الصادرة عن الهيئات المهنية في المبادئ والمعايير المحاسبية والمصرفية.	4.96	5.12	3.29	4.67	1.6545	1.3647	1.2932	1.6587
السياسات المطبقة في المصرف تنسجم مع الإصدارات المهنية.	5.20	4.98	3.29	4.76	1.3939	1.3571	1.5026	1.5830
تستخدم إدارة المصرف أساليب وآليات مراجعة متطورة تساعد في الحد من الفساد المالي والإداري.	5.23	4.95	3.17	4.75	1.2080	1.4070	1.3236	1.5087
يلتزم المصرف بمعايير الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	5.38	4.97	3.88	4.97	1.2312	1.5443	1.4177	1.4681

يسعى المصرف لتطوير آليات الحوكمة المطبقة باستمرار.	5.26	4.93	3.17	4.75	1.2997	1.5317	1.2080	1.5657
يلتزم المصرف بتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في القطاع المصرف الليبي.	5.40	5.12	4.31	5.11	1.0777	1.4275	1.2195	1.2741
يحرص المصرف على تطبيق معايير الجودة المحلية والدولية.	5.33	5.14	3.40	4.90	1.0937	1.4074	1.3803	1.4469

4.2.2.9 تحليل عناصر المتغير المراجعة الخارجية:

أظهرت النتائج المبينة في الجدول رقم (7) أن أراء عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي في جُل عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" كانت محايدة بمتوسط حسابي تراوح بين (3.57، 4.29) باستثناء العنصر (يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية) فإنهم يرون بأنه غير مطبق لحدٍ ما وبمتوسط حسابي (3.38)، بينما كانت عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة ترى أن جميع عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" مطبقة إلى حدٍ ما، باستثناء عنصر واحد وهو (يقيم المراجع الخارجي أداء المصرف) فإن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة يرون بأنه مطبق بمتوسط حسابي (5.40)، وكذلك أراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر المتغير "المراجعة الخارجية" جميعها مطبقة إلى حدٍ ما.

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير المراجعة الخارجية

البيان	المتوسط الحسابي			الانحراف المعياري			
	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته في إدارة المخاطر والرقابة عليه.	5.23	5.03	4.29	4.99	1.1701	1.3761	1.4018	1.3206
يفحص المراجع الخارجي نظام الرقابة الداخلية للتأكد من فاعليته في منع الغش والتلاعب والتزوير.	5.23	5.05	4.14	4.97	1.1854	1.4440	1.0017	1.2930
يقيم المراجع الخارجي العمليات الداخلية بالمصرف ويعمل على تحسينها بما يضمن سلامة العمليات المحاسبية والمراجعة.	5.10	4.98	4.00	4.85	1.2078	1.3827	0.9370	1.2790
يبدئ المراجع الخارجي رأيه الفني عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمصرف بدون تحيز أو ضغوط.	5.02	4.98	3.86	4.78	1.2662	1.3954	1.0017	1.3324

يتأكد المراجع الخارجي من أن المصرف ينشر القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها سنويا.	5.21	5.07	3.71	4.87	1.1558	1.4125	0.8913	1.3163
يدعم المراجع الخارجي استقلال المراجع الداخلي ويحمي حيادتيه.	5.12	5.16	3.57	4.82	1.2357	1.2255	1.4167	1.4095
يعمل المراجع الخارجي على تحسين جودة أداء الرقابة الداخلية.	5.08	5.14	3.67	4.82	1.3024	1.3038	1.1617	1.3937
يقدم المراجع الخارجي تقارير دورية عن أداء إدارة المصرف.	5.21	5.17	3.67	4.90	1.2623	1.2996	1.1617	1.3901
يعين المراجعين الخارجيين الأكفاء والمتخصصين في مراجعة المصارف لمراجعة حسابات المصرف.	5.28	5.07	3.81	4.93	1.1795	1.4000	0.9936	1.3313
يسهم المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري.	5.17	4.78	4.24	4.88	1.2726	1.4990	1.0548	1.3434
يقيم المراجع الخارجي البرامج والسياسات والعمليات والنتائج ويقدم تقارير مستقلة بذلك.	5.20	5.02	4.10	4.93	1.2069	1.5159	1.0075	1.3277
يقدم المراجع الخارجي خدمات استشارية	5.21	5.00	3.38	4.79	1.1713	1.3892	1.2869	1.4366
يقيم المراجع الخارجي أداء المصرف	5.40	5.10	3.95	5.03	1.1965	1.5182	0.9358	1.3609

5.2.2.10 تحليل عناصر المتغير "الآليات المحاسبية للحوكمة":

يُظهر الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير "الآليات المحاسبية للحوكمة" لكلاً من عينة الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي، وتبين النتائج أن عينة الدراسة من المشاركين من المصارف التجارية العامة والخاصة يرون بأن جميع عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة تطبق إلى حدٍ ما، بينما ترى عينة الدراسة من المشاركين من مصرف ليبيا المركزي أن عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة (لجنة المراجعة ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات) غير مطبقة لحدٍ ما بمتوسط حسابي (3.55، 3.41 على التوالي)، وكانت أراءهم لباقي العناصر محايدة، وكانت أراء عينة الدراسة ككل تشير إلى أن عناصر الآليات المحاسبية للحوكمة مطبقة إلى حدٍ ما

جدول رقم (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعناصر المتغير الآليات المحاسبية للحوكمة

البيان	عام	خاص	المركزي	الإجمالي	عام	خاص	المركزي	الإجمالي
لجان المراجعة	5.26	5.06	3.55	4.87	0.7418	1.1455	0.8140	1.0988

المراجعة الداخلية	5.17	5.03	3.81	4.86	0.8292	1.1683	0.8020	1.0646
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	5.19	5.02	3.41	4.76	0.9148	1.2010	1.1555	1.2438
المراجعة الخارجية	5.14	5.04	3.88	4.89	0.9025	1.1997	0.8844	1.1080
الآليات المحاسبية للحوكمة	5.19	5.04	3.66	4.85	0.7005	1.1211	0.8174	1.0386

3.2.10 اختبار فرضيات الدراسة

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى والفرضيات الفرعية التابعة لها تم استخدام اختبار t للمتوسطات One-Sample T-Test، وذلك من خلال أولاً تحديد ما إذا كانت هناك دلالة إحصائية على وجود اختلاف بين المتوسط الحاسبي لعينة الدراسة والمتوسط الحسابي المفترض للمجتمع، وفي حال وجود اختلاف بينهما يتم تحديد هذا الاختلاف ما إذا كان أكبر أو أقل من المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع، وقد تم صياغة الفرضية رياضياً عند متوسط حسابي مفترض للمجتمع5.725 (والذي يمثل المتوسط الحسابي لقيم الحد الأدنى والحد الأعلى للمتوسط المرجح للدرجة المقابلة للخيار "مطبق" حسب المقياس المستخدم في الاستبيان) وبمعدل خطأ $\alpha = 0.05$ وكانت الفرضية على النحو التالي:

$H0: \mu \geq 5.725$

$Ha: \mu < 5.725$

يبين الجدول رقم (9) أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الحسابي للعينة من مصارف تجارية عامة وخاصة ومصرف ليبيا المركزي وللعينة ككل والمتوسط الحاسبي المفترض لمجتمع الدراسة لكل آلية من الآليات المحاسبية للحوكمة وللآليات المحاسبية للحوكمة كوحدة واحدة، فقد أظهرت النتائج أن قيمة ρ أقل من قيمة مستوى المعنوية وهو0.05، وكذلك قيم t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي كانت 1.96.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (8) ومقارنة المتوسط الحسابي للعينة مع المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع نلاحظ أن قيم جميع المتوسطات للعينة سواءً كانت منفردة (مصارف تجارية عامة، مصارف تجارية خاصة، مصرف ليبيا المركزي) أو مجتمعة أقل من قيمة المتوسط الحسابي المفترض للمجتمع وبالتي فإن المتوسط الحسابي الحقيقي للمجتمع أقل من المتوسط الحسابي المفترض، وبناءً على هذه النتائج يمكننا القول أن هناك دلال إحصائية على قصور في التزام

القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وهذا يعني صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والفرضيات الفرعية جميعها.

جدول رقم (9) نتائج اختبار t للمتوسطات

البيان	المصارف العامة		المصارف الخاصة		المصرف المركزي		الإجمالي	
	ρ	t	ρ	t	ρ	t	ρ	t
لجان المراجعة	.000	-6.649	.000	-4.406	.000	-17.277	.000	-11.362
المراجعة الداخلية	.000	-7.123	.000	-4.501	.000	-15.479	.000	-11.806
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	.000	-6.778	.000	-4.452	.000	-12.98	.000	-11.239
المراجعة الخارجية	.000	-6.295	.000	-4.333	.000	-13.553	.000	-10.995
الآليات المحاسبية للحوكمة	.000	-8.109	.000	0-4.65	.000	-16.351	.000	-12.328

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية وهي (لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أراء المشاركين من القطاع المصرفي (التجاري العام والخاص، مصرف ليبيا المركزي) في تحديد مدى الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية في القطاع المصرفي الليبي)، تم استخدم One-way ANOVA، ويعد هذا الاختبار مناسب لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أكثر من مجتمعين مستقلين((Field, 2009، وأظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاركين من المصارف العامة والمصارف الخاصة ومصرف ليبيا المركزي حول مدى الالتزام بتطبيق الأليات المحاسبية للحوكمة في القطاع المصرفي، فقد كانت قيم ρ أقل من قيمة مستوى المعنوية .α=05 لكل آلية من الآليات المحاسبية للحوكمة على حدى ولكل الآليات المحاسبية للحوكمة كوحدة واحدة (أنظر جدول رقم 10).

جدول (10) نتائج اختبار ANOVA

البيان	قيمة ρ	قيمة F
لجان المراجعة	.000	58.787
المراجعة الداخلية	.000	33.964
معايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات	.000	43.907
المراجعة الخارجية	.000	27.865
الآليات المحاسبية للحوكمة مجتمعة	.000	50.469

4.2.10 مناقشة النتائج

أثبتت العديد من الدراسات السابقة أن لتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة دور في رفع كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات المالية (حمد, 2012)، والحد من ممارسات إدارة الأرباح (عطية, 2018)، الحد من تفشي الفساد المالي والإداري (العبيدي والدرباق, 2019)، غير أن نتائج هذه الدراسة أثبتت وجود قصور في الالتزام بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة وهذا ما يفسر الحالة المزرية التي يعاني منها القطاع المصرفي الليبي، وتتفق نتائج هذه الدارسة مع ما توصلت إليه دراسة الساعدي (2014) من وجود قصور في تطبيق حوكمة الشركات في القطاع المصرفي، وعلى الرغم من ذلك فإن نتائج هذه الدراسة تعارضت مع نتائج دراسة رجب وميهوب (2020) والتي أظهرت أن المصارف العاملة في مدينة مرزق تهتم بالحوكمة وتلتزم بتطبيقها، وأظهرت دراسة شبشابة (2020) أن فروع مصرف الصحاري بطرابلس ملتزم بتطبيق مقررات لجنة بازل II، والجدير بالذكر أن مقررات لجنة بازل II قد تم تعديلها بمقررات لجنة بازل III سنة 2010 وتم تطبيقها سنة 2012 وهذا ما يدعم نتائج هذه الدراسة ويؤكد غياب القطاع المصرفي الليبي عن مواكبة التطورات في القطاع المصرفي على الساحة الدولية.

11 النتائج والتوصيات

1.11 النتائج

أظهرت الدراسة عدد من النتائج والتي تجيب على تساؤلات الدراسة نجملها في الآتي:

- أظهرت نتائج الدراسة قصور في التزام المصارف التجارية الليبية ومصرف ليبيا المركزي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة والمتمثلة في لجان المراجعة، والمراجعة الداخلية، ومعايير المحاسبة والمراجعة والقوانين والتشريعات، والمراجعة الخارجية.
- أظهرت النتائج أيضا اتفاق المشاركين من المصارف العامة والخاصة ومصرف ليبيا المركزي على أن الآليات المحاسبية للحوكمة لا يتم تطبيقها بالشكل الأمثل في القطاع المصرفي الليبي.
- إن نتائج الدراسة تؤكد ما تم مناقشته في مشكلة الدراسة من تقصير مصرف ليبيا المركزي في مواكبة التطورات والتغييرات التي حدثت في معايير الحوكمة ومقررات اتفاقيات بازل وأخرها اتفاقية بازل III، ومراقبة ومتابعة الالتزام بمعايير الحوكمة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.

2.11 التوصيات

من خلال ما توصلت إليه الدراسة فإن الباحثين يوصيان بالآتي:

- إن تطبيق آليات وقواعد ومعايير ومبادئ حوكمة الشركات بصفة عامة في القطاع المصرفي الليبي يعد أولوية لمكافحة التسيب الإداري والفساد المالي وعليه فيجب تكاثف الجهود لتعزيز تطبيق آليات الحوكمة والعمل على إرساء قواعدها.
- على مصرف ليبيا المركزي العمل على تحديث دليل الحوكمة في القطاع المصرفي بما يواكب التطورات في معايير الحوكمة الدولية ومقررات اتفاقية لجنة بازل .III
- يجب على مصرف ليبيا المركزي القيام بدوره الرقابي والإشرافي على تعزيز تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي.
- على مصرف ليبيا المركزي إلزام المصارف التجارية بإعداد تقارير دورية تبين الخطوات المتخذة في مجال تطبيق معايير وقواعد الحوكمة في القطاع المصرفي.
- على القطاع المصرفي الليبي إذا ما أراد الحد من الفساد والنهوض بنفسه الالتزام بتطبيق آليات وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات والسعي لتطويرها.

المراجع

بروش، زين الدين، و دهيمي، جابر. (2012). دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري.

بطاهر، بختة، وبراهمية، عمار. (2019). أثر آليات حوكمة الشركات على تحسين كفاءة الأسواق المالية. الملتقى الوطني حول النظام المالي واشكاليات تمويل الاقتصاديات النامية، 1–17.

بن عيسى، ريم. (2017). أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف – دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 8(1)، 111–130.

تقي الدين، عبير. (2017). الحوكمة الرشيدة: ماهيتها، معاييرها الدولية، وخطوات القطاع المصرفي اللبناني لتعزيزها. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 4(2)، 352–373.

الجعيد، نوال، وعبد الرحمن، نجلاء. (2020). أثر الحوكمة على الاداء المالي – دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، 1(2)، 1–37.

حمد، سليمان. (2012). أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية. جامعة بنغازي، رسالة ماجستر.

خليل، محمد. (2006). دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية– دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية – جامعة الزقازيق، 1.

الدرباق، أمين، العبيدي، عادل، والكاديكي، أحمد (2018). مدى التركيز على الأليات المحاسبية للحوكمة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالمراجعة الخارجية عند مراجعة الشركات المساهمة: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين والمراجعين بديوان المحاسبة الليبي. مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية: الواقع والطموح.

ديوان المحاسبة الليبي. (2015). التقرير العام لسنة 2014.
ديوان المحاسبة الليبي. (2016). التقرير العام لسنة 2015.
ديوان المحاسبة الليبي. (2017). التقرير العام لسنة 2016.
ديوان المحاسبة الليبي. (2018). التقرير العام لسنة 2017.
ديوان المحاسبة الليبي. (2019). التقرير العام لسنة 2018.

رجب، محمد، وميهوب، عبدالله. (2020). حوكمة المصارف ومدى تطبيق مبادئها للوقاية من الفساد الاداري في المصارف الليبية: دراسة ميدانية من وجهة نظر موظفي المصارف العاملة بمنطقة مرزق. مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، 19(1)، 128–137.

الزحيم، علاء. (2015). دور أليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(1)، 152–180.

زناقي، بشير، ومعاريف، محمد. (2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك: دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العامة بولاية عين تموشنت. مجلة البديل الاقتصادي، 5(1)، 332–351.

الساعدي, عمر. (2014). استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية. مجلة الدراسات الاجتماعية, 41, 163–188.

شبشابة، عبدالرازق. (2020). واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية من منظور توصيات لجنة بازل :BCBS–2006من وجهة نظر العاملين بها (مدخل إداري). مجلة الأستاذ، 18(2)، 29–72.

شيروف، نهى. (2016). مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية في إطار إتفاقية بازل 3 – التدقيق مبدأ وآلية من أليات الرقابة. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 4، 100–113.

طبيبل، عبد السلام، وبومدين، يوسف. (2018). اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الجديد، 9(2)، 93–124.

عابي، خليدة، وسردوك، فاتح. (2017). دور آليات حوكمة الشرمات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية – دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيذين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، 7(12)، 470–483.

عبدالرازق، حبار. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي : حالة دول شمال أفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 5(7)، 75–98.

العبيدي، عادل، والدرباق، أمين. (2019). الآليات المحاسبية للحوكمة التي تحد من الفساد المالي والإداري من وجهة نظر العاملين بالمصارف التجارية الليبية. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة – المؤسسات واشكالية التنمية في الدول النامية –ليبيا أنموذجا، 505–526.

عطية، فاطمة. (2018). عالقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية. جامعة بنغازي، رسالة ماجستر.

عكاش، سمير، ومعمري، نارجس. (2018). واقع تطبيق الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري من خلال الالتزام بمتطلبات لجنة بازل. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 4(2)، 265–287.

كيرزان، فاتن. (2013). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة و الخاصة : دراسة مقارنة. المنارة للبحوث و الدراسات، 19(4)، 85–121.

اللجنة العربية للرقابة المصرفية. (2014). الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012 (1–141). صندوق النقد العربي – أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي.

لخضر، لعروس. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. جامعة محمد بوضياف – المسيلة.

مشكور، سعود، وعبد، حيدر. (2016). علاقة نظام الحوكمة بجودة التدقيق وأثرها في محاربة الفساد المالي والإداري: دراسة عملية على عينة مختارة من المدققين. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، 24.

Field, A. (2009). Discovering statistics using SPSS (3rd Editio). SAGE Publications Ltd.

Transparency International. (2019). The corruption perceptions index 2018.

Transparency International. (2020). Corruption perceptiovs index 2019.

Transparency International. (2021). Corruption perceptions index 2020.

Zagoub, A., & Daragi, H. (2018). 'Concept and Practices of Corporate Governance in Libyan Commercial Banks- A Stakeholders Perspective. Academic Research Journal - .329-300 ,11

المعلومات البيوغرافية للباحث:
الاسم: أمين مرعي الدرباق
الدرجة العلمية: استاذ مساعد
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: التعليم المحاسبي – المحاسبة المالية – المحاسبة الضريبية – الحوكمة – الصيرفة الاسلامية
البريد الالكتروني:amin.aldarbag@omu.edu.ly

المعلومات البيوغرافية للباحث:
الاسم: د. عادل عطية العبيدي
الدرجة العلمية: استاذ مساعد
التخصص: محاسبة
الاهتمامات: المحاسبة الادارية– الحوكمة – الصيرفة الاسلامية
البريد الالكتروني:adel.alobeidi@uob.edu.ly